جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

روايتا السوسي عن أبي عمرو والدوري عن الكسائي

[دراسة صوتية صرفية نحوية موازنة]

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف والعروض

إعداد :

شاكر عبد الفتاح شاكر عبد الجليل

المعيد بالقسم

إشراف

أ.د/ شعبان صلاح حسين

أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

أ.د/ إبراهيم عبد المجيد ضوة

أستاذ علم اللغة المساعد بالكلية

١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحیم
انا فتحنا لک فتحا مبینا

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب نورًا وفرقانًا، وجعله لعباده تبصرة وتبيانًا، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، والرسول المجتبى، سيدنا محمد رسول الله ﷺ .

وبعد؛ فقد أنزل الله – عز وجل – القرآن بلسان عربي مبين، ومنح عباده رخصًا كي يؤدوه بما استطاعوا من عادات نطقية؛ إذ إنه – سبحانه – لا يكلف نفسًا إلا وسعها، ولما كان يتعذر على الأمة قراءة القرآن بطريقة واحدة، أذن الله لنبيه ﷺ أن يقرئهم القرآن على سبعة أحرف، من هنا نشأت القراءات القرآنية.

ولما كان القرآن الكريم يمثل عماد الأدلة النقلية في الأصول النحوية، وهو– أيضًا – يمثل مصدرًا مهمًا لجميع العلوم اللغوية بمستوياتها الثلاث: (الصوتية والصرفية والنحوية)، جاء موضوع هذا البحث "**روايتا السوسي عن أبي عمرو والدوري عن الكسائي**" (دراسة صوتية صرفية نحوية موازنة) ؛ ليسهم في مجال القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

وقد تناول البحث روايتين من الروايات المتواترة، بيد أنهما من أكثر الروايات تعرضًا للطعن، إن لم تكن رواية السوسي عن أبي عمرو أكثرها؛ وذلك لما حَوَتْه من بعض الظواهر اللغوية التي رفضها كثير من النحاة، نحو: الإسكان، والتقاء الساكنين، وبعض مسائل الإدغام...إلخ.

ولم يكن الطعن على رواية الدوري عن الكسائي ببعيد؛ فقد نالت حظَّها من الطعن في بعض مسائل الإدغام، والإمالة، وتحقيق الهمزتين من كلمة واحدة...إلخ.

وإن كان الطعن على الروايتين غير مقبول، فمن الأولى ألا يقبل الطعن على الراويين أنفسهما؛ فقد اتبع بعض النحاة الطعن على الرواة، واتهامهم بالوهم وعدم الضبط في توجيههم لبعض الآيات المُشْكِلة بين الروايتين؛ وقدوتهم في ذلك سيبويه؛ حيث اتهم الراوي عن أبي عمرو بعدم الضبط فيما نقله عن شيخه–على ما سيأتي–.

كذلك فسر بعض النحاة عدم الإشمام عند الدوري بأنه كان ضريرًا، والإشمام لا يلاحظ إلا بالمشاهدة، وقد حاول البحث إيضاح عدم التسليم بصحة هذا الكلام لأسباب يَرِدُ ذكرها في مكانها – إن شاء الله –.

وقد جاءت الروايتان عن قارئين كبيرين من أئمة القراءات واللغة والنحو، الأولى: عن أبي عمرو بن العلاء، والثانية: عن الكسائي.

وقد رأى البحث عدم صحة الشك في أن القارئين قد اعتمدا على القياس اللغوي في بعض المواضع من قراءتيهما، موافقة لمذهبهما النحوي، وقد دحض حججهم، وتولّى الرد على ذلك في موضعه.

وقد رام البحث ألا يكتفي بالدراستين " الصرفية والنحوية " فحسب لبعض الأمور:

الأول: أن دراسة اللغة لابد أن تبدأ بالمستوى الصوتي، ثم الصرفي، ثم النحوي.

الثاني: أن الاختلاف بين القراءات يقوم في أكثره على أساس صوتي.

الثالث: رام البحث دقة النتائج التي يتوصل إليها، ولن يتسنى ذلك إلا بالموازنة بين الروايتين على المستويات الثلاث.

أسباب اختيار الموضوع:

١) الرغبة في خدمة كتاب الله – عز وجل – من خلال الإسهام في مجال القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

٢) أن أيًا من هاتين الروايتين لم يحظ بدراسة مستقلة.

٣) كثرة الطعون الموجهة إلى هذين الراويين دون قارئيهما.

٤) أن بالقراءتين كثيرًا من القضايا الصوتية – الصرفية – النحوية، مما يجعلها بحثًا لغويًا مكتمل الأركان.

٥) أن إحدى هاتين الروايتين – وهى رواية السوسي– قد تميزت بالإدغام الكبير دون غيرها من باقي الروايات من طريق الشاطبية.

٦) طَعْنُ كثير من النحاة في مواضع من هاتين الروايتين مثل: بعض مواضع الإدغام، الإسكان، التقاء الساكنين...إلخ عند السوسي، وبعض مواضع الإدغام، والتقاء الهمزتين في كلمة...إلخ عند الدوري.

٧) وصْفُ كثيرٍ من اللغويين وبعض المشتغلين بالقراءات لقراءتي أبي عمرو والكسائي بكونهما أفصح من غيرهما من القراءات (مع موافقة الرواية والأثر).

٨) الردُّ على من ادعى أن بعض القرّاء النحاة ربما خالف الرواية والأثر من أجل إقامة القاعدة النحوية.

أهداف البحث:

١. محاولة تفسير الظواهر اللغوية الواردة بين الروايتين بما لا يؤدي إلى تعارضهما.
٢. بيان مدى حقيقة الاتهام الموجَّه إلى الراويين وروايتيهما.
٣. الكشف عن دلالة توافق الروايتين واختلافهما.

الصعوبات التي واجهت البحث:

١) محاولة الباحث إتقان الروايتين على أيدي الشيوخ المتخصصين في مجال القراءات القرآنية، وذلك لمحاولة التفرقة بين الظواهر الصوتية المتشابهة نحو: الإمالة ودرجاتها – تسهيل الهمزتين عند التقائهما – الإدغام المؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده...إلخ.

٢) كثرة المسائل الواردة بين الروايتين وتشعبها وبخاصة الظواهر الصوتية، وتعدد المصادر لتحليلها (كتب التفسير، وكتب توجيه القراءات، وكتب النحو واللغة).

٣) الحذر من سوء فهم المعنى عند تعدد القراءة، مما جعل الباحث ينفق وقتًا كبيرًا لعدم الوقوع في ذلك.

منهج الدراسة:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الوصف والتحليل وتتبع الجزئيات الدقيقة بين الروايتين، واستقرائها من خلال كتب التفسير، وكتب توجيه القراءات القرآنية، وكتب النحاة واللغويين.

وقد التزم البحث ببعض الأمور عند الموازنة بين الراويين:

١- تقديم رواية السوسي؛ لتقدم زمن قراءتها عن رواية الدوري، وقام البحث بتقسيم المسائل الواردة – بين الروايتين- وِفْقَ هذه الرواية.

٢- ترجيح الأوجه التي تؤدي إلى توافق الروايتين معنًى، وإن اختلفتا لفظًا.

٣- التركيز على أن القراءة سنة متبعة لا يجوز مخالفتها، وجعل الاختلاف بين الروايتين على أنه بين الفصيح والأفصح، ورفض كل الطعون الموجهة إلى القراءات المتواترة.

٤- استخدم البحث نظام الجداول طلبًا للإيجاز، وهروبًا من التكرار عند تشابه المسائل.

الدراسات السابقة:

قد ركز كثير من المحدثين – عند دراستهم للقراءات القرآنية – على القراءة دون الرواية؛ فلم تدرس الروايتان – فيما أعلم – على المستويات الثلاث، وقد كثرت دراسة القراءات الأخرى المتواترة والشاذة، غير أن الذي يهمنا ما يتعلق بالروايتين.

ومن الدراسات السابقة المتعلقة بهاتين الروايتين **دراسة تتعلق بأبي عمرو** وهي: "الأصوات في قراءة أبي عمرو بن العلاء" وهى رسالة ماجستير للدكتور عبد الصبور شاهين، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ١٩٦٢م.

وقد تناولت الدراسة المسائل الصوتية وبعض المسائل النحوية الخاصة بقراءة أبي عمرو، وقد كان تناوله – رحمه الله – للمسائل متميزًا، وقد اكتفى بالدراسة الصوتية؛ فلم يتناول المسائل الصرفية والنحوية الواردة بين الروايتين، وقد ركَّز على التعريف بأبي عمرو، ومحاولة نسبة الظواهر اللهجية إلى أصحابها، بجانب دراسة الظواهر الصوتية.

وثمة دراستان تتعلقان بالكسائي:

الأولى: "قراءة الكسائي ودراستها على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي" رسالة دكتوراه للباحث: محمود عثمان عبد الحليم، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١٩٨٠م.

الثانية: "قراءة الكسائي دراسة صوتية" رسالة ماجستير للباحثة: إيمان محمد إسماعيل، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.

ويلاحظ على الدراستين التركيز على كل ما نسب إلى الكسائي دون التركيز على رواية معينة، وإن كانت الدراسة الأولى أعم؛ إذ هي تشمل المستويات الثلاث: الصوتية – الصرفية – النحوية.

ومن الدراسات الموازنة التي تتعلق بالروايتين:

-الاختلافات الصرفية والنحوية بين قراءتي الكسائي وأبي عمرو بن العلاء وأثرها في تأدية المعنى. (ماجستير) بكلية الآداب بالجزائر، لـ خالدي خالد.

-الفروق بين روايتي الدوري عن أبي عمرو والكسائي (دراسة لغوية في فرش حروف السور) (ماجستير) كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، لـ حمدي صلاح الدين السيد سليمان الهدهد.

غير أن هذا البحث يختلف عنها من أمور:

١) أن دراسة الرواية تختلف – كثيرًا– عن دراسة القراءة، فدراسة القراءة تتعلق بكل ما نسب إلى القارئ سواء كان عن الراويين المشهورين أو عن غيرهما، أما دراسة الرواية فتتعلق بدراسة ما رواه ذلك الراوي – وحده – عن القارئ، وثمة مواضع ينفرد بها راوٍ عن شيخه؛ لذلك فإن دراسة الرواية – أدق كثيرًا – من دراسة القراءة.

٢) أن البحث اتخذ من رواية السوسي أساسًا للتبويب وتصنيف المسائل؛ فثمة كثير من المسائل لم يتناولها هذا البحث لاتفاق الراويين مع حفص فيها.

٣) أن الموازنة بين الروايات تختلف عن دراستها منفصلة؛ يتضح ذلك جليًا في أهداف الدراسة، والمسائل الواردة بين الروايتين، والنتائج التي يتوصل إليها البحث.

أما الدراسة الثانية وهي:" قراءة الكسائي دراسة صوتية "فقد ابتعدت عن هذه الدراسة جملة وتفصيلًا؛ فقد جاء أكثر التناول مركزًا على علم اللغة الحديث، واللهجات العربية ومواطنها وغير ذلك.

أما هذه الدراسة فقد اشتملت على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

تناولت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

أما **التمهيد** فقد تناول ترجمة موجزة للراويين وشيخيهما، ثم تحدثت عن الفرق بين القراءة والرواية، ثم ذكرت آراء العلماء في الترجيح بين القراءات، وخلص إلى جواز ذلك ما لم يؤدّ إلى رد القراءات المتواترة.

وأما **الباب الأول** فقد اشتمل على الدراسة الصوتية بين الروايتين، وقد جاء في سبعة فصول: تناول **الفصل الأول:** الإدغام بنوعيه بين الروايتين، وشروطه، وأحكامه، والمسائل

الواردة بين الروايتين اتفاقًا أو اختلافًا، والمواضع التي انفرد بها أيٌ من الراويين، والإدغام الجائز وغير الجائز عند اللغويين، وتطبيق ذلك بين الروايتين، ودلالة ذلك.

وتناول **الفصل الثاني** الإمالة ودرجاتها، وأسبابها، وموانعها، واتفاق الراويين واختلافهما، وما انفردت به إحدى الروايتين، كانفراد رواية الدوري عن الكسائي بإمالة هاء التأنيث.

بينما جاء **الفصل الثالث** ليتناول الإسكان والاختلاس سواء أكان في كلمات معينة من ذوات الراء أم كان يؤدي إلى التقاء الساكنين، ثم ألحقت به الاختلاس في هاء الكناية، وتناول البحث آراء المانعين والمجيزين وحجج كل فريق.

وجاء **الفصل الرابع** بعنوان: (الوقف على أواخر الكلم) تناول البحث فيه: الوقف بالإسكان، والروم، والإشمام (بكل أنواعه)، وقلب التاء هاء، وتضعيف الواو أو الياء، وإلحاق هاء السكت.

وقد جاء **الفصل الخامس** ليتناول (الهمز) بين الروايتين سواء أكان همزًا مفردًا أم همزتين بين كلمتين، وطرق تخفيف الهمزة، وتناول ذلك بين الروايتين اتفاقًا واختلافًا.

وجاء **الفصل السادس** ليتحدث عن التقاء الساكنين، وقد تناول كيفية تخلص الراويين من التقاء الساكنين، والمسائل التي التقى فيها الساكنان على القاعدة أو غيرها، وتوجيه ذلك، والتخلص من الساكنين بالكسر وبغيره.

وجاء **الفصل السابع** بعنوان: (حذف الحركة أو الحرف تخفيفًا)، وقد تناول أمرين: الأول: يتعلق بالممنوع من الصرف، والثاني: يتعلق بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وإثبات الياء وحذفها.

أما **الباب الثاني:** فقد تناول البحث الدراسة الصرفية بين الروايتين، وقد جاء في فصلين: **الفصل الأول:** تناول تصريف الأفعال بين الروايتين، وقد تكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التجرد والزيادة بين الروايتين، جاء فيه الحديث عن أبواب الثلاثي المجرد، ثم المزيد، وما جاء بين التجرد والزيادة، ودلالة ذلك. والمبحث الثاني: تناول الفعل باعتبار زمنه واختلاف الروايتين واتفاقهما في ذلك، والمبحث الثالث: بناء الفعل للمجهول بين الروايتين، ودلالة اتفاقهما أو اختلافهما.

الفصل الثاني: تناول البحث فيه المسائل المتعلقة بتصريف الأسماء وتكون من أربعة مباحث: المبحث الأول: التجرد والزيادة بين الأسماء، والثاني: أبنية المصادر بين الروايتين، والثالث: أبنية المشتقات وصيغها بين الروايتين، والرابع: أبنية الجموع، تناول البحث فيها اختلاف الروايتين بين الإفراد والجمع، وبين الجموع وبعضها.

أما **الباب الثالث:** فقد تناول الدراسة النحوية بين الروايتين، وقد جاء في خمسة فصول:
الفصل الأول: الجملة الاسمية المطلقة بين الروايتين، والمسائل المتفق عليها بين المبتدأ والخبر، أو بين كليهما وغير ذلك.

الفصل الثاني: الجملة الاسمية المقيدة، تناول البحث فيه ثلاثة مباحث: الأول: كان وأخواتها، والثاني: (لا) النافية للجنس، والعاملة عمل ليس، والثالث: إن وأخواتها، والمسائل المتعلقة بجميع ما سبق.

الفصل الثالث: الجملة الفعلية ومكملاتها، وقد جاء في ستة مباحث: المبحث الأول: إعراب الفعل المضارع، وقد اشتمل على مسائل نواصب المضارع، وجوازمه، وتناول المبحث الثاني: تأنيث الفعل وتذكيره، وحكمه، والمسائل الواردة بين الروايتين اتفاقًا أو اختلافًا ودلالة ذلك، وجاء المبحث الثالث بعنوان: حذف الفعل مع فاعله وإبقاء المفعول به إذا دل عليه دليل، وجاء المبحث الرابع ليتناول: نائب الفاعل، وما له من أحكام، كنيابة المفعول به، وحروف الجر، وجاء المبحث الخامس ليتناول: الاستثناء بين الروايتين، ثم أتى المبحث الأخير ليتناول: الحال والتمييز معًا.

الفصل الرابع: الإضافة، وقد اشتملت على ما اتفق الراويان على إضافته، وما اختلفا فيه بين الإضافة والتنوين، وما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، وحذف المضاف، والإضافة إلى ياء المتكلم.

الفصل الخامس: التوابع، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث: الأول: النعت، والثاني: العطف، والثالث: البدل.

ثم جاءت **الخاتمة** في نهاية البحث لتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وبعد؛ فهذا عمل يتعلق بأشرف كلام وهو القرآن الكريم، فإن أك قد أصبت فأسأل الله الأجْرَيْن، وإن كانت الأخرى فأسأل الله أجرًا، وحسبي أني لم أقصر، وبذلت في بحثي غاية ما يبذل من جهد.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

التمهيد

تراجم ومفاهيم

ويشمل التعريف بالراويين وقارئيهما، والفرق بين القراءة والرواية، وآراء العلماء في الترجيح بين القراءات.

أولاً: التعريف بالراويين وشيخيهما:

أ- السوسي[1]:

هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل الرُّستبيّ، وقد أطلق عليه السوسي، نسبة إلى مدينة سوس بالأهواز، وهو مقرئ ضابط ثقة، ولد عام ١٧٣هـ بالرَّقَّة، وسكن الجزيرة، وقد تلقى القرآن على يد شيخه اليزيدي الذي روى عن أبي عمرو، وكان أجل شيوخه وأعظمهم، فأخذ عنه القرآن عرضًا وسماعًا؛ غير أنه قد اشتهر عن شيخه؛ فنسبت إليه الرواية عن أبي عمرو.

وللسوسي مكانته عند أولي القراءات والحديث، فما طعن أحد من أصحاب القراءات في روايته، وأثنى المُحَدِّثُون عليه، فقال عنه أبو حاتم: "وهو صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه الإمام أحمد بن حنبل: "أحسن السوسي – عفاه الله-".

وإذا كان السوسي قد حظي بهذه المكانة العظيمة عند أصحاب القراءات والحديث، فهو عند كثير من متقدمي النحاة وبعض من تبعهم واهم، غير ضابط عن شيوخه، مخطئ في كثير مما انفرد به عن أبي عمرو المبرَّإ عندهم من زلات رواته، وسيأتي بيان ذلك والرد عليه في أثناء البحث – إن شاء الله_.

---

(١) الثقات لابن حبان: ٣١٩/٨، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط١، ١٩٧٥م، وفتح الباب في الكنى والألقاب لابن إسحاق الأصبهاني صـ٢٢، تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، مكتبة الكوثر –الرياض، بدون ط، ١٩٩٦م، وتهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي: ٥١،٥٠/١٣، تحقيق: د/بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي: ٣٩١،٣٩٠/١، تحقيق: د/ طيار آلتي قولاج، استانبول، سلسلة عيون التراث الإسلامي، بدون ط،١٩٩٥م، سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٨١،٣٨٠/١٢، تحقيق: صالح السَّمر، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م، وأحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار لابن وهبان المزي: صـ٤٠٨،٤٠٧، تحقيق: د/ أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٤م، وتحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري: صـ١٠٨، تحقيق: د/أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان /الأردن- عمان، ط١، ٢٠٠٠م، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري: صـ١٥٢وما بعدها، تحقيق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بدون ط، بدون ت، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ٣٠٢/١، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٦م، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة لمحمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي: ١٠٨/٤، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٩٩٣م، وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني: صـ٤٤٥، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بدون ط، بدون ت، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ١٩٤/٢، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل المرشد، مؤسسة الرسالة، بدون ط، بدون ت، والأعلام للزركلي: ١٩١/٣، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

شيخه صاحب القراءة (أبو عمرو بن العلاء)[1]:

هو زَبَّانُ بن العلاء بن عمَّار بن العَرْيان بن عبد الله بن الحُسَين بن الحارث بن جَلْهَمة بن حُجْر بن خُزَاعى المازنيّ البصريّ، إمام النحو واللغة والقراءات، اختلف في اسمه، فذكرت كتب التراجم له أكثر من عشرين اسمًا، فلم يكد يعرف اسمه لِهَيْبَتِهِ، فقيل: إن اسمه كنيته.

ولد بمكة سنة ثمانٍ وستين للهجرة تقريبًا – على الأرجح – ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة، وهو أحد القراء السبعة المشهورين ؛ فليس في السبعة أكثر شيوخًا منه، فقرأ بمكة والمدينة والبصرة والكوفة، وقد امتازت قراءته باليسر والسهولة، والميل إلى التخفيف مع اتباع الرواية والأثر، وقد أثنى العلماء على قراءته، فقال عنها الإمام أحمد بن حنبل: "قراءة أبي عمرو أحب القراءات إليّ، هي قراءة قريش، وقراءة الفصحاء"[2]، وقال الداني: "من أراد حسن القراءة، فعليه بقراءة أبي عمرو بن العلاء".[3]

وقد أَكْبَرَهُ علماءُ عَصْره؛ فقال عنه أبو زيد: "ما رأيت كأبي عمرو"، وقال يونس بن حبيب عندما سئل عن قوله: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ (المرسلات:١١): سمعت سيدنا وسيد الناس يقرؤها،(يعني: أبا عمرو) ﴿وقتت﴾".[4]

وقد روى عنه خلق كثير، اشتهر من بينهم اليزيدي[5] الذي روى عنه الدوري، وروى السوسي عنه عن أبي عمرو. ومما يدل على مكانة قراءة أبي عمرو اشتهارها في العالم الإسلامي لمدة تزيد على تسعة قرون من رواية الدوري، وما زال يُقْرَأ بها في بعض الأقطار إلى يومنا هذا.

---

(١) ينظر في ترجمته: كتاب السبعة لابن مجاهد: صـ ٧٩، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، بدون ت، والثقات لابن حبان: ٦/ ٣٤٥، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي: صـ ٢٢ وما بعدها، تحقيق: د/طه محمد الزيني، د/ محمد عبد المنعم خفاجي(المدرسين بالأزهر الشريف)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٥م، وطبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي: صـ٣٥ وما بعدها، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، بدون ت، وسير أعلام النبلاء: ٦/ ٤٠٧ وما بعدها، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: ٢٢٣/١ وما بعدها، وأحاسن الأخبار: صـ٣٨١وما بعدها، والبلغة في تراجم أئمة النحاة واللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي: صـ٢٢، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ، وغاية النهاية في طبقات القراء: ٢٦٢/١وما بعدها، وتوضيح المشتبه في أسماء الرواة لشمس الدين القيسي الدمشقي: ٤/ ١٤٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٣٢،٢٣١/٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) أحاسن الأخبار: صـ٣٩١.

(٣) السابق: صـ ٣٩٠.

(٤) السابق: صـ٣٨١.

(٥) اشتهرت رواية اليزيدي عن أبي عمرو دون غيرها؛ " لكمال أصولها وفروعها، مع جلالة اليزيدي، وحسن اطلاعه، ومعرفته باللغة، وتمكنه في علم العربية التي هي قطب الدراية، وأسّ النهاية" (أحاسن الأخبار صـ٤٠١)، كذلك فإنه قد " كان معروفًا بالثقة في نقله، مشهورًا في عصره ووقته، وهو أمثل أصحاب أبي عمرو في القراءة، ولذلك اشتهر دونهم، ونقل عنه عامة الناس، وكان مستمسكًا بآثار أبي عمرو، وسالكًا طريقه قائمًا بقراءته، فائقًا على نظرائه، وقد ناظر الكسائي، وهو إمام اللغة والنحو، وكان يأتيه الخليل". أحاسن الأخبار: صـ ٤٠٢، ٤٠١، وقد سمي اليزيدي بهذا الاسم؛ إذ نسب إلى يزيد بن منصور خال المهدي لصحبته إيّاه، ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: ٩/ ٥٦٢، أحاسن الأخبار: صـ٤٠١وما بعدها، شذرات الذهب: ٩/٣، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: ١٨٣/٦، تحقيق: د/إحسان عباس، دار صادر – بيروت، بدون ط، بدون ت، الأعلام: ١٦٣/٨.

وكان أبو عمرو أعلم الناس بالنحو واللغة وأيام العرب والشعر، وكان له دفاتر ملء بيته إلى السقف ثم تنسك فأحرقها، وقد وثّقه أصحاب الحديث على قلة ما رواه، وذكروا أنه ثَبْتٌ صدوق حجة في القراءات، وذكره ابن حبان في الثقات. وقد توفي – رحمه الله –عام ١٥٤هـ على الراجح.

ب-الدوري:[١]

هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صُهَيْب، وقيل: صُهْبان الأزدي الدوري الضرير، وسمي بالدوري: نسبة إلى الدُّور، وهو موضع ببغداد. وقد ولد سنة١٥٠هـ، وقيل: بضع وخمسين ومئة. وكان إمامًا في القراءات، فقرأ بالقراءات السبعة وغيرها من المتواتر والشاذ، وقد كان ثقة في جميع ما يرويه.

وقد اشتهرت له روايتان فعرف بهما دون غيرهما: الأولى: عن أبي عمرو البصري[٢] (وهي الرواية المقدمة على ما عداها عن أبي عمرو)، والثانية: عن الكسائي (وهي محل الدراسة)، ولم يقتصر على ذلك؛ بل روى عن أكثر السبعة.

وقد قيل: إنه أول من جمع القراءات، فألف "ما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن"، و"قراءات النبي ﷺ"، و"أجزاء القرآن".

وأما أصحاب الحديث فقد تباينت مواقفهم تجاهه؛ فقد روى عنه ابن ماجة في سننه، وأبو زرعة الرازي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه أبو حاتم: "وهو صدوق". بينما ضعفه الدار قطني في روايته الحديث.

يقول الذهبي: "أما في القراءات فثبَتٌ إمام، وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث كنافع والكسائي وحفص فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث؛ كما أن طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث ولم يحكموا القراءة؛ وكذا شأن كل من برز في فن، ولم يعتن بما عداه".[٣]

وقد عُمِّر– رحمه الله– طويلًا، وكُفَّ في آخر عمره، وقد اختلف في وفاته، فقيل:٢٤٦هـ، وهو الراجح، وقيل:٢٤٨هـ، وقيل:٢٥٠هـ.

---

(١) انظر في ترجمته: الثقات لابن حبان: ٢٠٠/٨، والتيسير في القراءات السبع للداني: صـ٥، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٩/ ٨٩، وما بعدها تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١م، إبراز المعاني: صـ٣٠، لأبي شامة، تحقيق: د: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بدون ط، بدون ت، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: ٣٨٧/١وما بعدها، وغاية النهاية في طبقات القراء: ٢٣٢/١،، والكاشف في معرفة من له رواية للذهبي: ٣٤٢/١٠، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، ط١١، ١٩٩٢م، وسير أعلام النبلاء: ٥٤١/١١،، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: ٣٣٠/٢، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية– بيروت، بدون ط، ١٩٩٥م، وأحاسن الأخبار: صـ٤٠٦،٤٠٧، والنشر: ١٣١/١، وتهذيب التهذيب: ٤٥٤/١، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: ٤٦٠/١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣، بدون ت، والأعلام: ٢٦٤/٢،٢٦٥.

(٢) وهي الرواية التي اشتهرت في أقطار العالم الإسلامي لما يزيد على تسعة قرون قبل أن يأتي عهد الدولة العثمانية، وتنتشر رواية حفص عن عاصم.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٥٤١/١١.

شيخه صاحب القراءة (الكسائي)[1]:

هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي أبو الحسن الكسائي، نشأ بالكوفة وسكن بغداد وتوفي بالري، وهو أحد أئمة القراءة والتجويد واللغة، وهو من رؤوس المدرسة الكوفية، أخذ عن الخليل بعض مسائل اللغة، وسأله عن بطون العرب الفصحاء الذين يؤخذ عنهم اللغة، فأنفذ ثمَّ خمس عشرة قينة، وقد ناظر سيبويه وكثيرًا ممن عاصره.

وقد سمي بالكسائي؛ إما لإحرامه في كساء، وإما لأنه كان يحضر مجلس شيخه حمزة بكساء، وإما لأنه كان يبيع الأكسية وهو صغير.

وهو إمام في القراءات، قرأ القرآن على حمزة – رحمه الله – أربع مرات، ولم يخالفه إلا في مواضع قليلة، ثم اختار لنفسه من بين القراءات قراءة متوسطة بين الشدة والسهولة غير خارجة على آثار من تقدم، وقد أقبل الناس على قراءته وكثر عددهم، فصعد المنبر، ثم قرأ والناس يضبطون على قراءته.

وقد أثنى العلماء على قراءته، فقال يحيى بن معين: "ما رأيت بعينيّ هاتين أصدق لهجة من الكسائي"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه خلق كثير اشتهر منهم اثنان: أبو عمر الدوري، وأبو الحارث.

ومن مؤلفاته: معاني القرآن، والمصادر، والحروف، والقراءات، والنوادر الكبير، ومختصر في النحو، والمتشابه في القرآن، ما يلحن فيه العوام.

وقد توفي –رحمه الله–١٨٩هـ على الراجح.

ثانيًا: الفرق بين القراءة والرواية:

ثمة فرق بين هذين المصطلحين الذائعين في مجال القراءات القرآنية.

فالقراءة: كل خلاف منسوب إلى أحد القراء السبعة أو العشرة المشهورين نحو: قراءة نافع، وعاصم، والكسائي، وأبي عمرو...إلخ.

وأما الرواية: فكل خلاف منسوب إلى الراوي من بين الرواة نحو: رواية ورش عن نافع، وحفص عن عاصم، والدوري عن الكسائي وأبي عمرو...إلخ.

يقول صاحب الإتحاف: "واعلم أن الخلاف إما أن يكون للشيخ كـ(نافع)، أو للراوي عنه كـ(قالون)، أو للراوي عن الراوي – وإن سفل– كـ(أبي نشيط) عن قالون، و(القزاز)عن(أبي نشيط)، أو لم

---

(١) ينظر في ترجمته: كتاب السبعة لابن مجاهد: صـ٧٨ وما بعدها، الثقات: ٤٥٧/٨، طبقات النحاة واللغويين: صـ١١٧ وما بعدها، تاريخ بغداد: ٤٠٣/١١ وما بعدها، إنباه الرواة للقفطي: ٢٥٦/٢ وما بعدها،، جمال القراء للسخاوي: ٤٤٠/٢ تحقيق: د/علي حسين البواب، مكتبة التراث– مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٧م، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٩٥، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: صـ٢٩٦وما بعدها، سير أعلام النبلاء: ١٣١/٩ وما بعدها، أحاسن الأخبار: صـ٤١٠ وما بعدها، غاية النهاية في طبقات القراء: ٤٧٤/١ وما بعدها، تهذيب التهذيب: ١٥٨/٣، بغية الوعاة: ١٦٢/٢، شذرات الذهب: ٢/ ٤٠٧،٤٠٨، الأعلام: ٢٨٣/٤.

يكن كذلك؛ فإن كان للشيخ بكماله، أي: مما اجتمعت عليه الروايات والطرق عنه فقراءة؛ وإن كان للراوي عن الشيخ فرواية، وإن كان لمن بعد الرواة وإن سفل؛ فطريق، وما كان على غير هذه الصفة، ما هو راجع إلى تخيير القارئ فهو وجه".[1]

-إذن- فثمة فرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه على ما سبق، فعلاقة القراءة بالرواية علاقة العامّ بالخاص، فالقراءة تشمل روايات عدة؛ فمثلًا: من الثابت أن الرواة المشهورين عن أبي عمرو سبعة عشر راويًا؛ اشتهر منهم اثنان فقط، وقد أخذا عنه بواسطة اليزيدي، فروى السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو، كذلك روى الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو.

فالرواية -إذن- أخص من القراءة، وهي أدق في الدراسة من القراءة؛ لسهولة الرجوع إلى الراوي الواحد، وحصر الأوجه والطرق التي قرأ بها.

ثالثًا: الترجيح بين القراءات بين القبول والرد:

اختلفت مواقف النحاة والمفسرين وأصحاب كتب التوجيه، من الترجيح بين القراءات المتواترة؛ فاتخذ سبيله الطبري، ومكي، والفارسي، وابن خالويه، وابن عطية، والزمخشري، وأبو البقاء العكبري، والإمام الغزالي، وأبو بكر بن العربي وغيرهم، واتبعوا ذلك في مصنفاتهم[2]؛ حيث ذهبوا إلى أن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى قبول قراءة ورد أخرى.

بينما ذهب ثعلب، والنحاس، وأبو حيان، والسيوطي، وابن عاشور، وغيرهم إلى عدم جواز ذلك؛ لما يترتب عليه – في نظرهم – من ردّ القراءات المتواترة ضمنًا؛ فقد حُكِي عن ثعلب "إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعرابًا على إعراب؛ فإذا خرجت إلى كلام الناس فضَّلتُ الأقوى"[3].

كذلك يقول النَّحَّاس: "السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعًا عن النبي- ﷺ – فيأثم من قال بذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون ذلك".[4]

---

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي: صـ٢٦، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية- لبنان، ط١، ١٩٩٨م، وانظر: النشر: ١٩٩/٢، والكافي في القراءات السبع لمحمد بن شريح الرعيني الأندلسي -مقدمة-: صـ١٨، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

(٢) تفسير الطبري (جامع البيان)، الحجة للفارسي، والحجة لابن خالويه، والكشف، والمشكل، والإبانة لمكي، والكشاف للزمخشري، وإملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري، والمحرر الوجيز لابن عطية.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ٩٢/٤، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ٢٣١/١، تحقيق: حامد بن أحمد الطاهر البسيوني، دار الفجر للتراث- القاهرة، بدون ط، ٢٠٠٦م.

(٤) البحر المحيط: ٩٢/٤، وانظر نصًا للنحاس يرى فيه عدم جواز الترجيح: (إعراب النحاس: ٢٣١/٥، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٨م).